إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية

١٩٦٧ ـ ١٩٨٠

روز مصلح

منذ بداية الاحتلال والسلطات الاسرائيلية تحاول، بشتى الطرق، ربط كهرباء الضفة الغربية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وقد ابتدأت بالمدن والقرى التي لم تتوافر لديها مولدات محلية للطاقة الكهربائية، كما حالت دون ارتباط بعض القرى والمدن بشبكات الكهرباء المحلية. وبالمقابل، عملت على توريط مدروس لأهم شركة عربية لإنتاج الكهرباء في عملية توسع غير مخطط لها، انتهت بها، في الحصول على مستلزماتها اليومية من التيار الكهربائي، إلى اعتماد شبه كلي على الشركة القطرية الاسرائيلية، أي أن الشركة العربية تحولت تدريجياً إلى موزع للتيار الكهربائي في نطاق ما تسمح به الشروط الاسرائيلية.

وقد كانت نسبة استهلاك الضفة الغربية، حتى العام ١٩٦٧، من أدنى النسب في العالم؛ فهي إذا ما قورنت باستهلاك اسرائيل من الكهرباء، لا تتعدى ٢ ٪ منه[١]. وقد حالت حرب حزيران (يونيو) دون إتمام المشاريع التي خططت لها سلطة الكهرباء الأردنية لتزويد الضفتين بالكهرباء المولدة في المحطة الحرارية في الزرقاء، وفي المحطة الكهرومائية المنوي إقامتها على نهر اليرموك[٢]. وبذلك، ظلت الضفة الغربية تعتمد، في استهلاكها للطاقة الكهربائية، على مولدات محلية تخص، في الغالب، البلديات كما هو الحال مع شركتي كهرباء محافظة القدس وبلدية نابلس، أو جمعيات التنوير الكهربائي والمشاريع الخاصة. ولم تتجاوز الكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية حتى سنة ١٩٦٧، ٢٢ ميغاواط، كما لم يزد عدد المستهلكين على ٤٢ ألف شخص، اعتمد معظمهم على شركة كهرباء محافظة القدس كما يبين الجدول التالي: